

استراتيجية علم الآثار الوقائي بعد خمسة وعشرين سنة من التطبيق - دراسة تحليلية -

Preventive Archeology Strategy Twenty-five years after application Analytical study

الأستاذة: هدراش شريفة-قسم علم الآثار-

مخبر التراث الأثري وتثمينه.

جامعة تلمسان.

الملخص:

يتناول موضوع الدراسة واقع علم الآثار الوقائي بعد خمسة وعشرين سنة من تطبيقه على أرض الواقع ، حيث تغيرت الممارسات والنشاطات المتعلقة بحماية التراث الأثري خلال هذه المرحلة، إذ اعتمدت الدول الأوروبية المصادقة على الاتفاقية مالطا(1992) استراتيجية علم الآثار الوقائي وفق السياسات الداخلية، وخصوصيات تسيير التراث الأثري لكل دولة على حدى. وعليه ارتبطت بهذه الاستراتيجية مفاهيم جديدة مثل علم الآثار التجاري، حيث أدرجت أغلب الدول الأوروبية هذه المفاهيم في الإجراءات و الدراسات والعمليات المتعلقة بعلم الآثار الوقائي.

الكلمات المفتاحية: علم الآثار الوقائي، تسيير التراث الأثري، الاتفاقيات الدولية، اتفاق مالطا، آليات حماية التراث.

Abstract :

The subject of this study with the reality of preventive archeology after 25 years of its application on the ground in which practice and activities have been changed about heritage protection during this stage .that European countries adopting of ratification of the Malta convention(1992) strategy to

preventive archaeology in conjunction with domestic policies and specific architectural heritage management for each country at a time. Therefore new concept associated with new commercial heritage on this strategy. And most European countries were included these concepts in studies and statistics in preventive heritage studies.

Keywords:

Preventive Archeology, Management of archaeological heritage, International conventions, Malta Agreement, Mechanisms of heritage protection

مقدمة:

احتل التراث الأثري صدارة الاهتمامات على الصعيد الدولي بعد الدمار الذي لحقه نتيجة توسع المشاريع التنموية. وفي خضم هذه الأحداث ولدت استراتيجيات علم الآثار الوقائي للتخفيف من آثار الدمار، حيث تهدف هذه الاستراتيجية في المقام الأول إلى توفير الحماية للتراث الأثري، باعتباره موروث غير متجدد يتعرض يوميا لخطر التخريب والدمار نتيجة النشاطات المختلفة للإنسان تلبية لمتطلباته التنموية، وعليه يمكن إثارة الإشكالية التالية، ماهي حقيقة تطبيق استراتيجية علم الآثار الوقائي في الدول الموقعة على اتفاقية مالطا؟

1) تطور مفهوم علم الآثار الوقائي في الفضاء الأوروبي:

ظهر علم الآثار الوقائي كتوجه جديد في سياسة تسيير وحفظ التراث الأثري، نتيجة حتمية أوجبتها ظروف تطورات العصر، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وما واكبتها من تطورات إعادة بناء الاقتصاد الوطني للدول الأوروبية. إذ تطور مفهومه تلقائيا من خلال المؤتمرات، والاتفاقيات الدولية التي اهتمت بحماية التراث الأثري في النصف الثاني من القرن العشرين، نذكرها على النحو الآتي:

- تقرير اللجنة الثقافية التابعة للمجلس الأوروبي حول "حماية وتأمين المباني التاريخية والمواقع الأثرية"، حيث أكد هذا التقرير على أن التراث الثقافي بشكل عام والتراث الأثري بشكل خاص مهدد في وجوده على المدى القريب، بفعل التنمية الاقتصادية المجسدة على شكل مشاريع تنموية.¹

- توصية اليونسكو الصادرة في 9 نوفمبر 1968 المتعلقة بـ "الحفاظ على الممتلكات الثقافية المهددة بفعل خطر أعمال المشاريع العمومية والخاصة" عقب الأضرار التي خلفها السد العالي على المباني الفرعونية، أدت إلى طمر

1-European preventive archaeology papers of EPAC meeting, vilnius,2004, National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007,p07.

وإغراق مواقع أثرية بكاملها. وجاءت من خلال هذه التوصية دعوة صريحة إلى ضرورة التوفيق بين المحافظة على التراث الأثري بوصفه ثروة غير متجددة وحق للإنسانية جمعاء وبين المشاريع التنموية¹.

- "الاتفاقية الأوروبية الموقعة بتاريخ 06 ماي 1969 بلندن، هي أول اتفاقية أوروبية المتعلقة بحماية التراث الأثري بمشاركة واحد وعشرون (21) دولة ، حيث ركزت على المسؤولية الأخلاقية لحماية التراث الأثري الذي يكون مهددا من خطر التدمير، وهي مسؤولية الدولة المعنية بشكل مباشر، والدول الأوروبية المشاركة.

- إشارة اتفاقية التراث العالمي المنعقدة سنة 1972م إلى أن التراث الثقافي معرض لكل أشكال التهديد بما في ذلك المشاريع التنموية، والدعوة إلى ضرورة اعتماد مناهج واستراتيجيات من أجل حماية التراث القومي².

- "الاتفاقية الدولية لإدارة التراث الأثري" الصادرة عن منظمة المجلس الدولي للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية "إيكوموس" سنة 1990 ، حيث نصت بصريح العبارة إلى أن أكبر خطر يهدد التراث الأثري هي المشاريع التنموية، والعمل على أن تكون هذه المشاريع أقل حدة وتأثير على التراث الأثري. وإلزام المهيا بضرورة إجراء دراسة أثرية تمهيدية مع تحمل تكاليف العملية كاملة³.

- "الاتفاقية الأوروبية "حول حماية التراث الأثري" المنعقدة في أول يناير سنة 1992م ، والمعروفة باتفاقية مالطا، التي فتحت المجال لتحديد مبادئ تطبيق علم الآثار الوقائي، حيث كانت ظروف انعقادها ناتج عن مجموعة من العوامل التي ساعدت على صياغة أسس علم الآثار الوقائي⁴، فكان لهذه العوامل وقع على الهيئات التشريعية

1-هدد مشروع السد العالي في مستهل ستينيات القرن الماضي غرق عشرين موقع أثري تعود إلى 3000 سنة فناشدت مصر منظمة اليونسكو للتدخل ومساعدتها لإنقاذ هذه المواقع، التي قامت بدورها بمناشدة المجتمع الدولي للتدخل، واستجابت خمسين دولة وسخرت خبراءها من أجل انقاذ معابد ابو سنبل ونقلها بعيدا عن ارتفاع مياه النهر واستغرقت العملية أربع سنوات، كان آخره هذه المواقع على لائحة الانقاذ " معبد الإله اوزير " الواقع على جزيرة فيلاي الذي أغرقته مياه النيل، تمكن الخبراء من انقاذ بوابات المعبد.

2-ينظر :الاتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي: <http://whc.unesco.org/fr/conventiontext>

3-ICOMOS, Charte internationale pour la gestion du patrimoine archéologique, 1990, art03

4-وقعت كل الدول الأوروبية على اتفاقية مالطا 1992م وصادقت عليها ، لمزيد من المعلومات ينظر الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحماية التراث الأثري مالطا 1992.

بأوروبا، والقائمين على حماية التراث الأثري، فقرر على إثر هذه المستجدات المجلس الأوروبي وهو أعلى هيئة تشريعية بالاتحاد الأوروبي سنة 1988م بتعيين لجنة سميت بـ "لجنة الخبراء المختارة التابعة للمجلس الأوروبي حول علم الآثار والتخطيط"، وكلفت هذه اللجنة بمراجعة وصياغة كل ما جاء في الاتفاقيات التي سبقتها على نحو يتماشى مع خصوصيات التراث الأثري الأوروبي، وأهم هذه الاتفاقيات اتفاقية 6 ماي 1969م، حيث اعتبرت اتفاقية لندن في هذه المرحلة غير مسارية للتحديات الجديدة لحماية التراث الأثري.¹

- ترجم مفهوم استراتيجية علم الآثار الوقائي من خلال مؤتمر مدينة فلينوس اللتوانية المنعقد سنة 2004م ووضع أسس ومبادئ علم الآثار الوقائي كأول خطوة لحماية التراث القومي الأوروبي من أخطار المشاريع التنموية.²

- "توصية البرلمان الأوروبي سنة 2008م" عقب تأخر بعض الدول الأوروبية عن التوقيع والمصادقة على اتفاقية مالطا، حيث دعا البرلمان الدول الأوروبية بالالتزام بالمبادئ التي جاءت بها اتفاقية مالطا، وتعميم تطبيق استراتيجية علم الآثار الوقائي في بلدان الاتحاد الأوروبي، ليأتي في نهاية المطاف مؤتمر الجمعية الأوروبية لعلماء الآثار في الدورة السنوية الثانية والعشرين، لمناقشة وتقييم حصيلة التجارب التي خاضتها الدول الأوروبية في مجال استراتيجية علم الآثار الوقائي، والتركيز على الجوانب المختلفة لاستراتيجية علم الآثار الوقائي.³

(2) آليات حماية التراث الأثري على ضوء اتفاقية مالطا (1992م):

تنص اتفاقية مالطا على تحديد آليات حفظ التراث الأثري القومي في أوروبا، وعلى الدول الموقعة على هذه

1-Willem J. H. Willems, Sur la genèse de la convention de Malte, archéopages archéologie et société, Construction^s de l'archéologie, Hors-série 1 | février 2008 :p 126, <http://journals.openedition.org/archeopages/888>

2-ينظر: European preventive archaeology papers of EPAC meeting vilnius, 2004

³-يندرج هذا المؤتمر ضمن سياسة المشتركة الأوروبية في ترقية علم الآثار الوقائي التي جرت وقائعها بفيلينوس بليتوانيا بمشاركة 22 دولة أوروبية في الدورة السنوية الثانية والعشرون للجمعية الأوروبية لعلماء الآثار، في الفترة الممتدة ما بين 31 أوت إلى 04 سبتمبر 2016، وذلك من أجل التباحث و المناقشة حول حصيلة التجارب التي خاضتها الدول الأوروبية في مجال استراتيجية علم الآثار الوقائي، حيث ركز المشاركون على الجوانب المختلفة لاستراتيجية علم الآثار الوقائي، فقد كانت مرحلة تحول بعد سنة 1990 في المبادئ التوجيهية للحفريات الانقاذية وتأثيرها على البحث.

الاتفاقية اتخاذ إجراءات حماية تراثها بطريقة تتماشى مع نظامها الداخلي المتعلق بتسيير تراثها الأثري ، ويمكن ذكر هذه الآليات على النحو الآتي:

تعهد كل دولة موقعة على الاتفاقية بتوفير الحماية للتراث الأثري وفق سياستها الوطنية المتعلقة بتسيير التراث وتشمل تسجيل التراث الأثري في قائمة الجرد ثم تصنيفه، وإنشاء المحميات الأثرية.

الالتزام بالشروط العلمية أثناء انجاز العمليات الميدانية، وأن تكون بإشراف أشخاص مؤهلين ومختصين في هذا المجال . فضلا عن توفير وسائل حماية وصيانة التراث الأثري في موقع الكشف عنه وفي أماكن التخزين.

- السعي إلى التوفيق والجمع بين متطلبات حماية التراث الأثري ومتطلبات التنمية، وذلك بإدراج استراتيجية حماية التراث ضمن القطاعات ذات الصلة، لضمان استراتيجيات متوازنة.

توفير الموارد البشرية والمادية والمدة الزمنية الكفيلة بتحقيق الدراسة التمهيدية للمساحة الموجهة للتنمية، وتوفير الدعم المالي للبحوث الأثرية الميدانية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي . وتشمل هذه الدراسات المسح الأثري، دراسة تقييم التأثير البيئي، ثم النشر العلمي للدراسة.

ضرورة تبادل الخبرات في المسائل المتعلقة بحماية التراث الأثري، وفقا لما جاءت به التشريعات والاتفاقيات الدولية.

- ضرورة جرد المواقع الأثرية المعروفة منها والغير معروفة، التي تقوم عليها الدراسات الميدانية.

- ضرورة إنشاء الخارطة الأثرية، حيث تعد الوسيلة الفعالة في حماية التراث الأثري من كل أشكال التهديد، ولا سيما منه المشاريع التنموية. حيث تُنشأ الخارطة الأثرية على أساس جرد المواقع الأثرية، وتحديد المواقع الأثرية المطمورة في باطن الأرض أو المغمور في المياه ، والمواقع الأثرية المعروفة منها والغير معروفة، وبالتالي تسهل إجراءات تطبيق استراتيجية علم الآثار الوقائي.

(3) الأنظمة المطبقة لاستراتيجية علم الآثار الوقائي :

أحدثت اتفاقية مالطا منذ انعقادها تغيرات أساسية على الممارسات في حقل حفظ التراث الأثري في كل

الدول الأوروبية.¹

تعود بوادر علم الآثار الوقائي بداية سنة 1992، إذ تميزت هذه المرحلة بتطور مفهوم استراتيجية علم الآثار الوقائي وتطبيقه في إطار اتفاقيات مبرمة بين المهيا والجهات المسيرة للتراث في غياب نصوص صريحة تحدد مهام كل طرف في هذا المجال.

أما التطبيق الفعلي لاستراتيجية علم الآثار الوقائي، واعتماده ضمن السياسات الوطنية على المستوى الأوربي كان بداية من سنة 2000م، وذلك بإرساء قواعده وترجمة مفهومه في النصوص التشريعية الوطنية الأوروبية بطريقة تتوافق مع البنية التشريعية لكل دولة، وأضحت استراتيجية علم الآثار الوقائي في كثير من الحالات خيارا واقعيا يستجيب للمصلحة العامة، لذا وصلت موارد حماية التراث الأثري بشكل عام إلى مستويات لم يسبق لها مثيل على المستوى الدولي في العقدين الأخيرين.

بناءً على ذلك ظهر نوعان من الأنظمة بخصوص اعتماد وتطبيق استراتيجية علم الآثار الوقائي، وكلاهما قائم على ضوء اتفاقية ماطا . أما النظام الأول فتكون الدولة هي المشرفة والمسيرة لهذه الاستراتيجية، معتمدة في ذلك على مصالحها ومؤسساتها في تطبيق الاستراتيجية وتمويلها.

ولهذا النظام إيجابيات متمثلة في حصر هذا النوع من الدراسات في المصالح العامة، التي تركز أساسا على القيمة والنوعية العلمية. وتكمن سلبياته في عجز بعض الدول في التحكم و تغطية كل التكاليف هذه العمليات الميدانية المرتبطة بعلم الآثار الوقائي.²

1-Willem J. H. Willems, Op cit,p126.

2-Pascal Depaepe et autre, **QUELS FINANCEMENTS ALTERNATIFS POUR L'ARCHÉOLOGIE ?FOUILLES PRÉVENTIVES : QUELLE ÉVALUATION ?** Colloque organisé à l'occasion du 20e anniversaire de la régionalisation du patrimoine Palais des Congrès, Liège – 2 et 3 juin 2010, ÉTUDES ET DOCUMENTS Monuments et Sites, 13, Namur, 2015, p 101.

بالمقابل يعتمد النظام الثاني بشكل كبير على المبادئ الاقتصادية التي جاءت بها اتفاقية مالطا، والمتمثلة في إدراج مسائل حماية التراث الأثري ضمن استراتيجيات التخطيط الإقليمي، وتبني مبدأ المتلف هو من يدفع في المقام الأول، والتعامل بالدرجة الأولى مع القطاع الخاص. ومن هنا ظهر ما يعرف بعلم الآثار الخاص اعتمدته عدة دول أوروبية.

ارتبط بذلك "علم الآثار الوقائي" بما يعرف "بعلم الآثار التجاري"، وهو مصطلح جديد ظهر بظهور المؤسسات الخاصة التي تنشط في حقل علم الآثار الوقائي، حيث يعتمد على نظام المنافسة القائم على تقديم العرض بأقل تكلفة خلال أقل مدة زمنية ممكنة، ويستند مفهوم المنافسة هنا على سوء فهم حقيقي لمضمونها وهدفها، فإذا وجدت المنافسة في حقل حماية التراث الأثري فليس بهذا المفهوم الخطأ المتداول والمتعارف عليه بين المختصين وهو تحقيق أرباح مالية، وإنما وجدت لتحقيق مبتغى أساسي ومهم في البحث العلمي الميداني وهي الجودة العلمية وليس العكس.¹

ويمكن الإشارة في هذا المقام إلى أن المهيا يركز على العرض القائم على التكلفة ومدة الانجاز، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهر علم الآثار الخاص في مستهل السبعينيات القرن الماضي، فيكون المهيا زبونا لدى الوكالات التجارية التي من المفروض أن تكون ذات كفاءة مهنية، ولهذا السبب يشار إليها في علم الآثار الوقائي بشعار "علم الآثار بقيادة التنمية" كما لو أن المهيا هو من يقرر مصير المواقع الأثرية.²

ومحاولة لتنظيم العمل يذهب مؤيدو علم الآثار التجاري إلى القول أن على الباحثين تنظيم أنفسهم في جمعيات مهنية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بـ "علماء الآثار المهنية" وفي المملكة المتحدة "معهد علماء الآثار"، معتمدين في ذلك على مدونات حسن السلوك وأخلاقيات المهنة، حيث تجتمع حقوق وواجبات هؤلاء الباحثون بتدخل السلطة العامة في تحديد "المعايير" والممارسة و"مراقبة الجودة"، والسيطرة و التحكم في كل

1-Jean-Paul Demoule, L'Europe et l'archéologie, 23 mai 2012, sans page, <http://www.jeanpauldemoule.com/leurope-et-larcheologie/>

2-ibid,(SP)

الجوانب المتعلقة بالدراسة الميدانية. وتكمن هذه الرؤية العامة وراء تنظيم الدراسات الميدانية لعمليات علم الآثار الوقائي في عدد من البلدان الأوروبية الرأس مالية.¹

أما المعارضون لعلم الآثار التجاري، فيرون أن المهنيين ليسوا شركاء في البحث العلمي، لأن هدفهم الأساسي من وراء المشاريع التنموية هو ربح تجاري على حساب تعريض التراث الأثري للأمة لخطر التهديد والدمار، ما يلزمهم بدفع ضريبة لتخفيف من أثر مشاريعهم، والمشاركة بطريقة غير مباشرة في الحد من اندثار هذا التراث مثل ما هو الحال في دولة روسيا . ومن هذا المنطلق على الدولة باعتبارها المسير الأول لحماية هذا التراث ، تنظيم البحث و الدراسات التمهيدية المتعلقة بالمساحات الموجهة للمشاريع التنموية، وذلك بتحديد مهام المؤسسات العامة المشرفة على تسيير التراث، وتنظيم برامج بحث وطنية، ثم نشر نتائج هذه الأعمال ، وكذا تعزيز النصوص التشريعية المتعلقة بحفظ التراث، التي من شأنها ترقية استراتيجية علم الآثار الوقائي دون إشراك المؤسسات الخاصة في هذه العمليات.²

4 (صعوبات تطبيق استراتيجية علم الآثار الوقائي :

أخذت استراتيجية علم الآثار الوقائي في العقود الأخيرة حيزا كبيرا في الدراسات الميدانية، واحتلت مكانة بارزة في المهام اليومية. وعلى الرغم من النجاحات الذي حققتها هذه الاستراتيجية في التوفيق بين متطلبات حماية التراث الأثري ومتطلبات التنمية، ظل تضارب المصالح والآراء بين الهيئات المكلفة بتهيئة الإقليم ومصالح حماية وتسيير التراث الأثري على تحديد الأولويات، الأمر الذي أكدته المشاركون في مؤتمر فلينوس، الذي جرت وقائعه بليتوانيا أيام 31 أوت إلى 04 سبتمبر 2016، حيث أشار المؤتمر إلى أهم الصعوبات التي واجهت المختصين في تطبيق هذه الاستراتيجية، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

1- Jean-Paul Demoule, **Preventive Archaeology: Scientific Research or Commercial Activity?**, Recent Developments in Preventive Archaeology in Europe Proceedings of the 22nd EAA Meeting in Vilnius, 2016,p 09

2 -Jean-Paul Demoule,Op.cit,p09

4.1 الجودة العلمية:

إن المؤهلين للقيام بهذه الدراسات هم تقنيون أكثر مما هم باحثون مهما كانت انتماءهم، سواء إلى المصالح العمومية أو المؤسسات الخاصة التي تركز على الجانب التجاري التنافسي، ويمكن الإشارة في هذا المقام أن الجامعات قد أبعدت من هذا النوع من الدراسات في بعض الدول الأوروبية¹، فبعد تخلي دولة بولونيا عن استراتيجية علم الآثار الوقائي الذي يرجع سببها الرئيسي إلى عجز التمويل، قررت الجامعات إعادة تنظيم هذه الاستراتيجية داخل البلد في إطار بحوث علمية².

2.4 ملكية القطع الأثرية:

أثير خلال هذا المؤتمر إشكالية ملكية المكتشفات الأثرية ، ففي بعض الدول تعود المكتشفات الأثرية للدولة مثل إيطاليا وفرنسا، وبعضها تعود لصاحب الأرض مثل ماهو معتمد في بريطانيا، وتأخذ بعض البلدان موقفا وسطا في حالة الاكتشاف في إطار التنقيب الوقائي، فيعود نصف المكتشفات الأثرية إلى الدولة، ويرجع النصف الآخر إلى صاحب الأرض، حيث اعتبر بعض المشاركين أن هذه المكتشفات ملكية عامة تعود كلها للدولة ، فأشار هؤلاء إلى ضرورة توحيد تشريع الاتحاد الأوروبي فيما يخص ملكية هذه المكتشفات ، لما له من أهمية كبيرة للمصلحة العامة وخدمة تراث الأمة.

4.3 دمار المواقع الأثرية الواقعة في المساحات الغير خاضعة للرقابة والمتابعة من قبل الهيئات المسيرة

للتراث الأثري:

1) المواقع الأثرية الواقعة ضمن المناطق الزراعية والمهددة بالزوال ، بفعل الآلات الفلاحية في البلدان التي تكون الزراعة من النشاطات الأساسية للبلد مثل هولندا

1 -Preventive Archaeology: Scientific Research or Commercial Activity?, Recent Developments in Preventive Archaeology in Europe

2 -Pascal Depaepe et autre, Op.cit,p 101

2) تمنع الأضرار الناتجة عن الحروب من الوصول لهذه المناطق المفترض احتوائها على مواقع أثرية، مثل الألغام المزروعة في الأراضي اليوغسلافية منذ 1990.

4.4) التخزين والحفظ :

أدى الانتشار الواسع للعمليات التنقيب في المواقع المؤهلة للمشاريع التنموية، إلى تراكم المكتشفات الأثرية وتخزينها تخزينا عشوائيا.

4.5) النشر العلمي:

بصرف النظر عن حقيقة تطبيق مبادئ اتفاقية مالطا من بلد لآخر، أحصى القائمون على حفظ وتسيير التراث الأثري زيادة التدخلات الميدانية المرتبطة بعلم الآثار الوقائي، وزيادة الناشطين في هذا المجال. وبالمقابل سجل عجز كبير في نشر نتائج هذه الدراسات ، نتيجة انتشار الكبير للمواقع الأثرية جراء المشاريع التنموية مثل ماحداث في إقليم فلانومند، ولا سيما عجز المؤسسات الخاصة التي تنشط في إطار ما يعرف بعلم الآثار التجاري (غياب الأثرين عن الملتقيات والمؤتمرات). فبعد إفلاس هذه الهيئات خلال الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم سنة 2008م، وزيادة العاطلين عن العمل نتيجة تسريح العمال، نتج عنه ضياع المعطيات المتعلقة بالبحوث الميدانية المرتبطة بعلم الآثار الوقائي.¹

الخاتمة:

يتضح جليا أن تطبيق استراتيجية علم الآثار الوقائي في الدول الأوروبية خاصة مرتبط أساسا بالمبادئ التي جاءت بها اتفاقية مالطا، بل مفهومها وتطبيقها مرتبط بالنظام والسياسة الداخلية الخاصة بكل دولة. بصرف النظر عن النظام المعتمد في تطبيق هذه الاستراتيجية ورغم اختلاف تطبيق مبادئ اتفاقية مالطا في الدول الأوروبية ، تبقى الغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها استراتيجية علم الآثار الوقائي، هي حفظ وحماية التراث الأثري المطمور في باطن الأرض من كل أشكال التهديد. ولا يمكن تحقيقه إلا بعمل متكامل بين مختلف الهيئات القائمة على تسيير هذا التراث والهيئات المكلفة بتهيئة الإقليم.

1-Jean-Paul Demoule, **Preventive Archaeology: Scientific Research or Commercial Activity?** , Op.cit ,p11

قائمة الببليوغرافيا:

1-المراجع:

- European préventive archaeology papers of EPAC meeting, vilnius,2004, National Office of Cultural Heritage / Council of Europe, 2007.
- ICOMOS, Charte internationale pour la gestion du patrimoine archéologique,1990,art03.
- European préventive archaeology papers of EPAC meeting, vilnius,2004.
- Pascal Depaepe et autre, QUELS FINANCEMENTS ALTERNATIFS POUR L'ARCHÉOLOGIE ?FOUILLES PRÉVENTIVES : QUELLE ÉVALUATION ? Colloque organisé à l'occasion du 20e anniversaire de la régionalisation du patrimoine Palais des Congrès, Liège – 2 et 3 juin 2010, ÉTUDES ET DOCUMENTS Monuments et Sites, 13, Namur, 2015.
- Jean-Paul Demoule, Preventive Archaeology: Scientific Research or Commercial Activity?, Recent Developments in Preventive Archaeology in Europe Proceedings of the 22nd EAA Meeting in Vilnius, 2016 .

2-المواقع الإلكترونية:

- Willem J. H. Willems, Sur la genèse de la convention de Malte, archéopages archéologie et société, Construction^s de l'archéologie, Hors-série1 | février 2008.<http://journals.openedition.org/archeopages/888>.
- Jean-Paul Demoule, L'Europe et l'archéologie, 23 mai 2012 , sans page , <http://www.jeanpauldemoule.com/leurope-et-larcheologie/>
- <http://whc.unesco.org/fr/conventiontext>